



## رواسب أمنية

لأجل الاصالة، يفضل ان تروى الحكاية العائدة الى بدايات حكم حزب البعث باللحجة العراقية. لكن، بعد لا مقررات مجلس الوزراء مساء امس، يجوز ايضاً التدرب عليها باللحجة اللبنانية. تقول الحكاية: "واحد ماشي في شوارع بغداد، بباع (يلتفت) يمين، بباع يسار. هاه! داسوس (جاسوس)! مسكوه، ضربوه، قتلوه، سخلوه، وغد باشير محاكمة.

سأل السامع: ويش تهمته؟ قالوا: شيوعي وعنده رواسب نازية!" كان راوي الحكاية قبل ايام يقصد بها تصوير عملية عسكرية النظام العربي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ولكن لم يغب عنه، وهو واحد من كبار اهل السياسة في لبنان، ان ثمة من قرر التعويض عن عقود من التأخر اللبناني في مجال سحق الحريات وخرق حقوق الانسان وفرض الرأي الواحد، ربما عملاً بواجب التلازم والتنسيق والتكامل... حتى مساء امس، كان يمكن التساؤل حول مدى ضلوع سلطة الوصاية السورية في قرار الانقضاظ على الصحوة السياسية في البلاد التي عبرت عنها خير تعبير مصالحة الجبل.

غير ان فشل معارضي المعالجة الامنية داخل الحكومة في فرض تراجع علني عن الاجراءات القمعية الفجائية المتخذة في الايام الاخيرة، لا يترك مجالاً للشك: قد تكون دمشق راغبة في "ضبضة" الفضيحة التي تسبب بها حجم الاعتقالات، لكنها لا تريد رفع الغطاء عن اصحاب "المشروع الامني" واعطاء حرية تصرف كاملة لدعاة "المشروع السياسي". وكأنها تقول لهؤلاء ان لا مشروع سياسياً متكامل غير ما تمليه عليهم المصلحة الشقية. ولعلمهم قد ادركوا الآن ان حرية التصرف كحرية الاوطان، تؤخذ ولا تعطى، وقد كانت امامهم فرصة لأخذها، فلا عذر لديهم إن بدّوها.

لم تبدد الفرصة كلياً بعد، ذلك ان لا قرارات مجلس الوزراء تحمل وجهاً ايجابياً رغم كل شيء. فاذا كانت السلطة التنفيذية قد تقاعست عن اتخاذ اجراءات ضد تفرد الاجهزة، فانها في المقابل لم تتبن اختراع "المؤامرة التقسيمية"، مما تقه موقف الوزير الذي تحجج بهذه النظرية، ناهيك بالابواق السياسية والاعلامية التي سارعت في الترويج لها. كما يلاحظ في السياق نفسه ان الحكومة احجمت، على ما يبدو، عن ملاحقة محطة "ام. تي. في"، وهي الملاحقة التي تبرعت بالتهينة لها دائرة الامن المرئي والمسموع المسماة مجلساً وطنياً للاعلام. لكن الفرصة لن تدوم طويلاً، بالافتراض انها لا تزال قائمة، والعبرة في الخطوات التي ستتوحد بنود التسوية، وخصوصاً ما تعلق منها بتأكيد ضرورة خضوع الاجهزة الامنية الى السلطة السياسية.

فاذا استطاع رئيس الحكومة في الساعات المقبلة ان يطمئن المواطنين الى حقيقة هذا الخضوع، عبر تخلية المعتقلين والتحكم بالفلتان الامني، وقد شاهدنا صوراً عنه امام قصر العدل لا تشرف وزارة الداخلية، ودون ان ينسى وضع حد للتصت على مخابراته هو - اذا استطاع رئيس الحكومة ان يفعل ذلك، فسيكون قد خطا خطوة مهمة في اتجاه تأكيد مشروعه السياسي. اما اذا تخلف عن هذا الواجب مرة اخرى، وائياً يكن السبب، فما عليه الا ان يتأمل في الحكاية البغدادية العائدة الى بدايات حكم البعث، لانه قد يسمع الكثير من التنويعات عليها، و"التهم" جاهزة سلفاً: قواتي عنده رواسب عونية، اشتراكي عنده رواسب قواتية، ديموقراطي عنده رواسب ميليشاوية، او بكل بساطة تقسيمي



النصار  
٢٠٠١/٨/١٠

عنده رواسب حريرية. لا حاجة للكثير من الخيال لتصورّ التركيبات الممكنة، يكفي رئيس الحكومة ان ينصت لبعض وزراءه.

**سمير قصير**



<b>Id-Reference</b>	<b>01-Pr-000467</b>	
<b>Media</b>	<b>(Support)</b>	HC
<b>Title</b>		رواسب أمنية
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		
<b>Date</b>		٢٠٠١/٨/١٠ 10/8/2001
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	
	<b>Locations</b>	لبنان - سوريا - عراق - بغداد -
	<b>Dates</b>	
	<b>Themes</b>	لبنان - عراق - حكم بعثي.عراقي - حزب بعث.نظام.عربي - حكم بعثي.سوري - حريات - مشروع سياسي.لبنان - اعتقالات.سياسية - تيار.عوني - تيار.حريري - وصاية.سورية - اعتقالات - مجلس.وطني.لإعلام - أمن.مرئي.مسموع - مشروع.امني - سوريا.نظام - أجهزة.أمنية - قوات.لبنانية - حزب.تقدمي.اشتراكي - محطة.أم.تي.في - تنصت.مخابرات - أحداث.٧.آب
<b>Subject</b>		